أنواع التنمية
وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة

د. دحماني علي

مدخل:

التنمية، موضة الإصلاح ووسيلة لحل جميع مشاكل المجتمع الذي يتغير، ينمو وينتظم باستمرار، في صورة جمع من الناس يعيشون في جماعات بداخلها كل أنواع العلاقات، لها معتقدات وميولات، رغبات ومشكلات مشتركة. ونتيجة لهذه العوامل الداخلية والقوى الخارجية تتغير هذه المجتمعات بطبيعتها، أي نواة تنمية المجتمع وتنظيمه موجودة في كيانه. وهكذا، فالعاملون في أي مجتمع لا يقومون إلا بالمساعدة بطرقهم وأساليبهم على خلق الجو المناسب لهذا التغير، والنمو للقوة الديناميكية لكي تتفاعل وتنشط للصالح المشترك.

نشأت فكرة التنمية بصفة عامة في الفكر الحديث، من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في بنيان البلدان المتقدمة، واعتبرت تلك الظواهر نموذجا للتقدم، ثم صنفت الدول والمجتمعات في العالم على قدر ما تملك منها وما تفتقد إلى دول متقدمة أو متخلفة.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية دعوة العصر واللغة السياسية والاجتماعية، شعارا مرفوعا وأملا مشروعا وعقيدة عالمية، لا يختلف الناس على أن السبيل الأوحد لمواجهة تحديات العصر، لم يسلم فيها مجتمع من المجتمعات وبخاصة التي اقتنعت بأن تنقل صفتها من متخلفة إلى نامية.

"والتنمية على الرغم من أنها دعوة العصر، فهي ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا وارتفاقا وعلاقات، ولكن مفهومها اتخذ صورة محددة في سياق الحضارة المعاصرة. وقد أصبح تعبير التنمية أكثر دورانا في لغة السياسة والاقتصاد المعاصرة على المستويات الدولية والقومية والمحلية، كتعبير عن التقدم، والرخاء والاستقرار، وأصبحت التنمية هي المعيار الذي

تقاس على أساسه مواقع الدول في الحضارة المعاصرة وفي المجتمع الدولي وتصنف بها المجتمعات، بين مجتمعات متخلفة أو نامية ومجتمعات فقيرة، ومجتمعات غنية إلى آخر التسميات الكثيرة ". (محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، 1987، ص.64–63)

من هنا، أصبحت التنمية المعيار الموضوعي لقياس التقدم والتخلف أو لقياس الفقر والغنى، غير أن التنمية كمفهوم يصيبها بعض الغموض في الترجمة العلمية وتصورها الفكري، مما يتيح الفرصة لظهور اتجاهات اتخذت من مظهر التنمية هدفا، وانحازت إلى التركيز على بعض الجوانب المادية للتنمية، وأهملت الجوانب الأساسية المتعلقة بتنمية الإنسان.

التنمية قضية كبيرة وشاملة بالمعنى الحضاري والإنساني، فهي تثير كثيرا من الظواهر والمشكلات، باعتبارها عملية تغير نوعي للحياة، تتناول كل النظم والمؤسسات والمقومات الاجتماعية. ومنه نرى أن التغير يكون مقصودا وموجها خاصة في المجتمعات الحديثة، بحيث تقوم الحكومات بمختلف أقسامها ومستوياتها بالأخذ على عاتقها هذه المسؤولية، والاهتمام بالمجتمع بمختلف جوانب الحياة السائدة فيه.

ويتمثل هذا الاهتمام في رسم الخطط وتوفير الظروف والإمكانيات، والقيام بمجهودات اجتماعية واقتصادية وثقافية، لكن في بعض الحالات يهتم بمستوى دون مستويات أخرى، ويعتنى بقضايا دون قضايا أخرى، فتختلف السياسات التنموية باختلاف الحكومات والدول ونظرتها المستقبلية للقضايا، وبالتالي تختلف باختلاف الظروف الخاصة لكل مجتمع، ولهذا تصل هذه السياسات إلى نتائج متباينة وغير تلك المرجوة.

التنمية الاقتصادية:

كثيرا ما يفرق خاصة الاقتصاديون بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي إضافة عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع.

هذا يدل على أن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث ارتفاع في الدخل الكلي، أو ارتفاع الناتج الكلي فحسب، وإنما يعني تحسنا في مستوى معيشة الفرد من خلال حصوله على نصيب من الدخل الكلي. فكلما زاد نمو الدخل الكلي عن معدل نمو السكان، زاد نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي حدث نمو اقتصادي. وكلما بقي معدل نمو الدخل الكلي مساويا

لمعدل النمو السكاني، أو بمعدل أقل منه، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي ينخفض، وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وهذه الحالة لا تمثل إلا التخلف الاقتصادي.

لكن يلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل الفردي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي، فهو يساوي الدخل النقدي زائدا المستوى العام للأسعار، أي ما يتحصل عليه الفرد من كمية السلع والخدمات من إنفاق الدخل النقدي خلال فترة زمنية معلومة ومعينة.

فالنمو الاقتصادي هنا لا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم)، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها خلال الفترة المتعارف عليها. ولكي يكون النمو الاقتصادي نموا حقيقيا، يتعين أن لا يكون ظرفيا، بل نموا مستمرا ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية، بطريقة تضمن الاستمرار والفاعلية لمدة طويلة نسبيا.

يلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي غير شامل لكل ما يحدث من تغير ورفاهية الفرد، وذلك لأنه يقتصر على السلع والخدمات التي تباع وتشترى في السوق، غير تلك التي تنتج وتستهلك دون دخولها إلى السوق. كما أن النمو الاقتصادي لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي، من ارتفاع التلوث البيئي وظهور الجريمة واستفحالها، إلى غير ذلك من نتائج غير متوقعة. فالتركيز على الجوانب المادية والرفاهية للمعيشة، تهمل جوانب غير مادية من حريات التصرف السياسي والمشاركة فيها واكتساب الوعي الثقافي.

على العكس من النمو الاقتصادي، تنطوي التنمية الاقتصادية على إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، فهي لا تركز على التغير الكمي فحسب، بل تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

إذن، "التنمية الاقتصادية، هي إجراءات تتخذ عن قصد، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان (...)، لأن زيادة السكان تخلق مشاكل للمجتمع، قد يكون من شأنها انخفاض الدخل الحقيقي وما يترتب على ذلك من آثار تخفض المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي". (إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، 1978، ص. 615)

الدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية من جهته يقول: "ويمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج". (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، 2000.، ص. 17)

وفقا لهذا، فإن التنمية تحتوي على بعض العناصر أهمها الشمولية، إضافة إلى أنها عملية طويلة الأمد، تتميز بحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن. كما يمكنها إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، والتخفيف من فقرها من خلال الأخذ بالحاجيات الضرورية للأفراد أو الأسر من المأكل والملبس والمسكن والنقل والعلاج، وغيرها من ضروريات المعيشة.

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، تتحقق إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قلت نسبتهم في إجمالي السكان. وإذا ارتفع مستوى الدخل للأفراد الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر، وكذلك إذا انخفض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر.

حدود الفقر تختلف من مجتمع لآخر حسب الاحتياجات الضرورية للأفراد، كما يختلف حد الفقر داخل البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى تبعا للأسعار، وقد يختلف من إقليم لأخر داخل نفس البلد، فحد الفقر أقل في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية.

"من ثم تؤدي جهود التنمية الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر إذا ترتب عليها ارتفاع في متوسط الدخل الأفقر 40 % من السكان، ولكن لا تؤدي التنمية أبدا للقضاء على ظاهرة الفقر إلا إذا تساوت جميع دخول أفراد المجتمع مساواة مطلقة. ففي هذه الحالة لن يوجد هناك من هو أفقر من الآخر".(نفس المرجع، ص. 22)

وعليه فإن "التنمية الاقتصادية، هي العملية التي تتم بها التنمية في كل مجتمع، اشتراكيا كان أو رأسماليا، متقدما كان أو متخلفا، كل المجتمعات تقوم بعملية التنمية اقتصاديا، أي التنمية لقواها الإنتاجية وإلا انهارت. وهي تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية، بحسب درجة نمو ونضج القوى الإنتاجية، وعلاقات الإنتاج فيها، وهذا الهدف هو عندئذ تحقيق الربح وتكوين الثروات الفردية في ظل الرأسمالية، أو تحقيق أقصى قدر من

الرفاهية لجميع المواطنين في ظل الاشتراكية، وبحسب الهدف يتم اختيار الأسلوب الذي تجري به التنمية الاقتصادية المعنية". (محي الدين صابر، مرجع سابق، ص.45)

كان اتجاه التنمية حين بدأت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الدول التي تحررت من الاستعمار الغربي، يكاد يقتصر على التنمية الاقتصادية وتنمية الأشياء، ثم تطور الاتجاه إلى اعتماد التنمية الشاملة، تنمية الإنسان وقدراته وتنمية بيئته الاجتماعية والطبيعية وإمكاناته جميعا، لأن مناط التنمية هو الإنسان. فهو غاية ووسيلة، وهو الذي صنع التنمية وينتفع بثمراتها. وتعتبر كذلك التنمية إطارا للمنافسة الاقتصادية والثقافية، ووسيلة لتحرير الإنسان من العجز والضغوطات المادية، يكمن سرها في القدرة السياسية والتقنية على تنظيم الإجراءات، وتنظيم هذه المنافسة وحماية شروط تجسيدها في ميدان إنتاج القيم الثقافية والعلمية أو الرمزية، والعلاقات ذات الطابع السياسي.

إذن، يوجد في التنمية ثلاثة أبعاد أساسية على الأقل، يتمثل الأول في الإطار القانوني، والبعد الثاني يتمثل في وسائل إنتاج الظروف المالية والإنسانية والتقنية وتطبيقها. أخيرا، الطرق الحسية لاستعمال الفائض الناجم عن تقييم وسائلها. (BOUKHOBZA M., Octobre 88 Evolution et Rupture,1991, p. 86)

"وخلاصة هذا كله، هي أن التنمية ضرورية متصلة بطبيعة الحياة البشرية، إذا كانت هي البحث لتوفير أفضل الظروف الاجتماعية، بتصعيد قدرة الإنسان على إشباع حاجاته المادية والاجتماعية وتفجر طاقاته الإبداعية ومنحه الرضا والسعادة، وتحقيق وجوده، بتسخير معطيات الطبيعية، واكتشاف عطائها".(فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، 1980، ص. 90.)

التنمية الاجتماعية:

عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية، نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته، تحقيقا لأهداف تنشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد، والتقدم للأغلبية الساحقة من أبنائه. ولضمان التقدم تضع الدول الخطط الشاملة للتنمية. ويشترط لذلك بشرط طبيعي، هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطط كل الفائض الاقتصادي للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيها مخططا ومنظما.

" إن التنمية تشكل مسارا شاملا من الخطر إهمال بعض جوانبه. وهذا المسار الاقتصادي الأصل، هو في نفس الوقت اجتماعي وثقافي وسياسي وإيديولوجي، وبه من التعقيد ما يعادل تعقيد الحياة نفسها ". (ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول، بدون تاريخ، ص. 78)

التنمية مسار شامل، لا يمكن تفضيل جانب على حساب الجوانب الأخرى، وإلا حدثت أضرارا بالغة تؤدي إلى مأزق خطير. ولأنه ساد لزمن طويل، تصور يجعل من التنمية مسارا اقتصاديا بحتا، غير أنه اتضح أن مثل هذا التصور قد تجاوزه الزمن، بل يجب أن يشمل هذا المسار مجموع مستويات الحياة ضمن تطور اجتماعي شامل.

"وسواء تعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم بالنظام السياسي، ينبغي في نهاية المطاف الحكم على هذه العناصر انطلاقا من مساهمتها في كل من المسارات الحقيقية التي يقوم عليها الإطار الوطني، وفي الإشكالية التي تنبع منها هذه المسارات، ذلك أن الأمة هي أيضا مفهوم منظم لإشكاليات متعايشة في المجتمع ذات مستوى نضج ووجاهة يتقويان على كيفية إدماجها لهذا المفهوم ضمن تساؤلاتها". (نفس المرجع، ص. 19)

من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليبها الحديثة تستدعي بالضرورة الجمع بين الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية المواتية، لا يمكن لها أن تتم في مجتمع غير مستقر خاصة من الناحية السياسية، وبالتالي فإن التنمية لا تتحقق إلا في نطاق تكامل الإمكانيات وتبادل الحقوق والواجبات بين الدولة والمواطنين. كما تبقى احتياجات الجماهير الشعبية الواسعة بالدرجة الأولى الضمان الوحيد للتنمية، إذ أن تلبيتها تصبح المحور الذي تدور حوله السياسة الاقتصادية بمفهومها الشامل والعام.

أي تصور عملي لحل هذه المشكلة، ينبغي أن يبدأ أولا بالقضاء على أسباب التخلف في نطاق سياسة تنموية حقيقية ومدروسة، تقوم بقدر من التخطيط الشامل الذي يحصر الموارد ويحدد الإمكانيات، ويرصد الحاجات ويقدر التكاليف، ويحسب الزمن ويرتب الأولويات، ويقوم بتوعية المجتمع بأهداف التنمية للاستجابة لها والتعاون لتحقيقها.

فمفهوم التنمية، مفهوم شامل له جوانب عديدة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية وأخلاقية. لم يعد هذا المفهوم الآن يقتصر على القول بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد، فهذه الزيادة لا تضمن بالضرورة تحسن الوضع الصحي أو المستوى التعليمي أو الثقافي

أو المحيط البيئي له. كما لا يؤكد تحسن الدخل تحقيق المزيد من المشاركة السياسية أو المزيد من حرية التعبير والأمن أو العدالة، وإنما المقصود هو إتاحة الفرص وتهيئة الجو للتعلم والتدرب على كيفية تحقيق كل هذه الأشياء.

والعامل المهم في التنمية الشاملة كذلك، العامل البشري الذي قد يكون إيجابيا، يدفع عجلة التنمية إلى الأمام كلما كثرت تخصصات العمل وتقسيماته، وبالتالي يتم اكتساب التجربة والمهارة في تحسين الإنتاج وزيادته، أي تكثر المهارات وتنمو المعارف والقدرات الإنتاجية وتزيد الطاقة التي تنتج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبالتالي يمكن تفادي ظاهرة عدم التوازن بين حجم السكان وبقية عناصر الإنتاج الأخرى.

وقد يكون العنصر البشري سلبيا في حالة وجود عدم توازن العنصرين الأخيرين، ومن العوامل الأخرى كذلك العنصر المادي المتمثل في أن الاقتصاديين عندما يتناولون دراسة قضية التنمية، يرون بأنها عبارة عن منهج للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بما في ذلك تغيير علاقات الإنتاج وأدواته، وزيادة قدرة وإمكانيات الإنتاج في المجتمع.

أما الاجتماعيون، فيرون في التنمية زيادة الإنتاج بقدر ما تعني التوزيع العادل للثروات، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان. أما السياسيون، فالتنمية عندهم هي إقامة إطار ديمقراطي يضمن مساهمة السكان أو الشعب في إقامة المؤسسات القادرة على تنمية المجتمع، وتدعيم هذا الإطار ومدى مساهمته في بناء التقدم والازدهار.

وعلى أي حال، مهما اختلفت الزوايا التي يعالج منها هذا الموضوع، فإن الجوهر واحد والهدف واحد، وهو الإنسان الذي هو أيضا محور التنمية التي تهدف إلى جعله يتمتع بحياة كريمة هنيئة، إنها عملية إنسانية في المقام الأول تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان. ولهذا، مفهوم التنمية كما هو مطروح في بعض النظريات، في حاجة إلى مراجعة فيما تعلق بالإنسان كعنصر إنتاجي وعامل من عوامل التنمية، مثلما ينظر إليه في المجتمعات المتقدمة التي تدعو إلى زيادة النسل لديها والتشجيع على الولادات بالحوافز المختلفة. لكن نفس النظرة تجعل من الإنسان عالة على المجتمع في الدول المتخلفة وعنصرا من عناصر التخلف فيها.

لهذا، فنجاح أي مخطط تنموي يتوقف على مدى ما يتحقق من مستوى ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية للسكان، ولكن الواقع المعيش حقيقة أخرى، هي أن عددا صغيرا من سكان العالم يحصل على نصيب الأسد من الثروات، في المقابل عدد هائل من السكان لا يحصل إلا على

جزء لا يكاد يذكر من الثروات، مما يؤدي حتما إلى توسيع الهوة وعدم التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة، ويؤدي في أغلب الحالات إلى ظهور حركات اجتماعية.

كما لا يجب فصل التنمية عن الثقافة، وإلا أصبح مشروع التنمية مجرد مسار تراكم مادي، لأنه يشكل وسيلة لا غاية، يفترض أثناء تنفيذه إدماج متغيرات ثقافية بهدف خدمة وترقية ثقافة المجتمع الذي يهدف إلى تحويله، وتغييره بكيفية متماشية مع تاريخه وطموحاته.

ومنها نرى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تولد ملحقات أخرى حول الدفاع عن مصالح وتطلعات مشتركة للمجتمع المدني، عبر شبكة من الجمعيات ذات طابع متنوع، جمعيات علمية، ثقافية، رياضية، بيئية، اجتماعية، مهنية... الخ، لتصبح بعد ذلك الأفعال والممارسات الفردية أفعالا لا تخضع لعلاقات قبلية عشائرية أو جهوية.

التنمية تعني إذن إحداث التقدم نحو أهداف معينة دقيقة ومحددة، تعبر عن الحاجات الاجتماعية بكل أبعادها، من آمال الأمة الآنية والمستقبلية بأساليب علمية، استنادا إلى الواقع الاجتماعي للمجتمع الذي ترتاده التنمية عبر مراحله التاريخية بشتى أبعادها الإنسانية والحضارية.

التنمية الاجتماعية تتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية وذلك في إطار المجتمع القومي، وفي ظل أفكار تترجم أمال الناس، وفي شكل تصور مستقبلي يخص كل الميادين بما تتضمنه كل عمليات التغيير الاجتماعي. فهي عملية تغيير شامل نابع من النظرة الكلية للقضايا، وعملية تغيير مخطط يستند على مبدإ الموازنة بين الموارد والحاجات بغرض تحقيق الأهداف المحددة ديمقراطيا، نابعة أساسا من اختيار المجتمع بالمساهمة الشعبية، مصدرها الاقتناع التام والإيمان الصادق، في ظل تكافؤ الفرص وحرية المشاركة في القرار.

كما لا يفوتنا، قبل أن ننهي هذا الجانب، التذكير بأنه لم يقع اتفاق مبكر حول تعريف التنمية الاجتماعية، وحول علاقة هذا المصطلح بالمصطلحات الأخرى، هناك من اعتقد أن التنمية الاجتماعية تعني التنظيم الاجتماعي، ومنهم من اعتقد أن ذلك يعني الخدمة الاجتماعية، لكن التنمية الاجتماعية تتعلق بالديناميكا الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي يرتبط بالسكون الاجتماعي، وكلاهما نشأ في ظل الإصلاحات التي عرفتها المجتمعات.

ركن هام في التنمية الاجتماعية، انطلاقا من أنها مفهوم يقصد به الخدمة الاجتماعية، وهو الخدمات الصحية والطبية. فلا بديل من بذل العناية الكافية بالتثقيف الصحي، محاربة الأمراض المعروفة، توفير مياه الشرب النقية، نشر الوعي الغذائي، بث العادات الصحية السليمة في السلوك الاجتماعي والعناية بالأمومة والطفولة... كلها قضايا على أكبر قدر من الأهمية.

كما أن للتطوير التربوي والثقافي مكانة هامة كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية والأهم هو الإنسان على الإطلاق. لكن تتجه التبريرات في كثير من الفترات إلى مؤشرات لرصد التطور التربوي والثقافي، وتأكيد اتجاهات التغيير إلى استخدام معايير كمية، مثل عدد المدارس والمدرسين، عدد الطلبة، ميزانية الإنفاق على التعليم... الخ.

لا يمكن بالطبع أن نغفل هذه المؤشرات في نمط التحولات والتغيرات، كما لا يمكن بحق إغفال نوعية البرامج التربوية والإنتاج الثقافي والعلمي بمختلف أشكاله، لأنه كلما كان البلد متخلفا ثقافيا وتربويا، كلما برزت مخلفات في المستقبل وبرزت رواسب الماضي بشكل أكبر في الحياة الاجتماعية كصراع الأجيال، كلما أضحى عسيرا إجراء إصلاحات في البنى الاجتماعية والاقتصادية.

التعليم معروف عنه أنه في تزايد من حيث الكم باستمرار، لكن ما يدعو دائما إلى الانشغال هو أنظمة التعليم من تركيبة البرامج وطريقة صياغتها، مستوى التحصيل ونظام تسيير المراحل المختلفة، كيفية الانتقال والتوجيه ومعضلة الرسوب وأسبابها. وتبقى البرامج سواء في التعليم العام أم التعليم العالي هي الأساس، وما يساعد في تكوين المثقفين والإطارات استجابة لمتطلبات الاقتصاد والإنتاج وخطط التنمية في المجتمع.

التنمية الريفية:

إن أغلب سكان العالم خاصة في الدول المتخلفة يعيشون في الريف، يشتغلون بالزراعة ويمتهنون أعمالا مثل الصناعات الريفية التقليدية، الرعي وتربية المواشي. وأن أعلى نسبة الفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، وتحتفظ الدول المذكورة بالنصيب الأكبر من نسبة عدد الفقراء، هناك تفاوت كبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة، وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر.

أهل الريف يعانون من نقص المداخيل خاصة في البلدان النامية، ونقص الخدمات والأسواق المعروفة في كبريات المدن، ونقص الخدمات الحكومية الموجودة في التجمعات السكانية الكبرى، بحيث بقيت المدن محورا رئيسيا للمشاريع الاقتصادية الكبرى، مما جعلها مراكز جذب السكان والشباب من المناطق الريفية.

رغم معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر والمدن، خاصة للفئات ذات القدرة المهنية من الشباب التي أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من هذه القدرة على المساعدة في عمليات

تطوير الريف، فإن سكان الريف في دول العالم المتخلف يزيدون بمعدل مرتفع، ونسبة الأمية بين الريفيين أكثر منه في المناطق الحضرية بكثير.

فتشجيع تنمية الريف يجب أن يحتل الأولوية في الاهتمام، لأنها تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية الشاملة. وعليه فإن الاقتصاد يصبح في حاجة إلى كل الموارد برمتها، بما في ذلك الموجودة في الريف وعالم الزراعة. وإذا كان الهدف هو تخفيض نسبة الفقر، فذلك يعني حتمية إعطاء قطاع الزراعة العناية الكافية.

يتفاقم عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بشكل مطرد في البلدان المتخلفة خاصة، نسبة المتضررين من ذلك يقطنون المناطق الريفية، حيث تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للحصول على الدخل. يخيم شبح الفقر على السكان الريفيين باستمرار لا سيما النساء والأطفال منهم، حيث المعاناة من قلة التغذية وتفشي الأمراض بين الأطفال ووفاتهم.

ومن أسباب الفقر كذلك، معاناة أسواق الدول النامية من الآثار الناجمة عن سياسة الحماية التجارية المتبعة في الدول الصناعية، وكذا السياسات التجارية المتبعة في سوق العرض والطلب، حيث إن أسواق هذه الدول يتم إغراقها بالسلع والبضائع المنتجة في الدول الصناعية بجودة عالية وأثمان رخيصة، بينما لا تستطيع منتجات الدول المتخلفة الوصول إلى أسواق هذه الأخيرة، مما يدفع أهل الريف إلى التفكير في جدوى الاستمرار في العمل والإنتاج، بما أن ظروفهم لا تتحسن ولا تتغير بل في حالات كثيرة تسير من السيئ نحو الأسوإ، بتفاقم مشاكلهم من جراء عوامل سياسية وطبيعية مثل التصحر والجفاف. وفي ظل نقص الحماية والدعم والتموين والتمويل والتشجيع، نشاطها الإنتاجي لا يكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة باستمرار، بفعل انتشار نماذج الاستهلاك حتى في هذا الفضاء الريفي.

إن تعزيز القدرات الريفية بشرية كانت أو مادية وطبيعية، تعد ضمانا للتأمين الغذائي والسبيل الأمثل للتخفيف من حدة الفقر والمجاعة، هذه المعضلة الإنسانية التي كانت سببا في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية.

لذلك، يمكن تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، مؤشراته مرتبطة بالدخل وتباينه. فلا زال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يوازي تحدي تحقيق العدالة مثلا، بالرغم من ارتفاع الإنتاج العالمي والتطور التكنولوجي وتوفر الآلات الزراعية الحديثة.

أسباب الفقر إذن تكون كذلك داخلية، نابعة من سياسات الانفتاح الاقتصادي ورفع الدعم عن السلع الأساسية، الشيء الذي زاد من تفاقم الضغط على الطبقات الفقيرة، خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة من القرى والجبال. فمعنى الفقر بذلك، تقهقر المستوى المعيشي وارتفاع الفجوة بين الدخل الحقيقي وخط أو حد الفقر.

مؤشرات الفقر تنحصر كما ذكرنا في معدل الدخل والإنتاج، الحجم الكبير للأسر والعائلات خاصة في الأرياف، نسبة وفيات الأطفال المرتفعة ونسبة التمدرس الضعيف، سوء التغذية ونقص استهلاك السلع، سوء وضعية المساكن ونسبة الأمية في أوساط الأهالي، ونمو حركة الهجرة نحو مختلف المناطق الحضرية بحثا عن شروط حياة أفضل، خاصة إلى المناطق التي أقيمت فيها المشاريع الصناعية الكبرى، حيث تتوفر فيها فرص العمل والشغل.

وقد تعود أسباب الفقر كذلك إلى الموقع الجغرافي والجفاف، نقص الأمطار وارتفاع درجة الحرارة جراء التصحر الذي تعرفه خاصة مناطق الجنوب، وتلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة وشبه جافة أو حتى شبه رطبة، لهذا ظهرت أهمية مشكلة التصحر مؤخرا لتأثيرها الجد سلبي الذي خلفها على كافة الأصعدة، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

تفاقمت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة، تفاقمت وتسارعت إلى حد أصبحت تهدد دولا عديدة وأعدادا هائلة من البشر من حيث الجوع والتشرد والقحل جراء عوامل مختلفة، منها المتغيرات المناخية والنشاطات البشرية. فالعوامل المناخية تشمل أساسا قلة كمية تهاطل الأمطار، العامل الأهم من عوامل المناخ بالنسبة للنظام البيئي، تكرار فترات الجفاف وسيادة الرياح القارية الجافة على الرياح البحرية الرطبة.

أما العوامل البشرية، فهي ناتجة عن النشاط الإنساني المتمثل في زيادة استغلال الموارد الطبيعية دون ترشيد، مثل الرعي الجائر، الحرث العشوائي وغياب التشجير، إضافة إلى عدم الحفاظ على الأشجار والشجيرات الموجودة، كل هذه الأشكال تؤدي إلى التعرية التي تساعد في تدهور النظام الفيزيائي والكيميائي والحيوي، مما يزيد من توسع الصحاري ونشوء مناطق شبه صحراوية مجاورة أو مناطق جبلية متأثرة بعدد من العوامل المشار إليها.

ومن البديهي أن المتأثر المباشر بهذه الوضعية هم السكان المحليون من أهل الريف والجبال، لما يصيب المجال الذي يعيشون فيه والمحيط الذي يمدهم ويؤمن لهم حاجياتهم. فتوعيتهم وإشراكهم في كل عملية مكافحة التصحر والتقليل من خطورتها، يبدأ بالأخذ

بقدرات الناس المحليين منذ البداية، لأنهم الأكثر قدرة وخبرة على فهم بيئتهم واحتياجاتها، لأنهم العناصر الحيوية في هذه العملية، إذ يرتبطون بالأرض بأوثق الصلات إلى درجة أن أصبحت الأرض بالنسبة للمواطن في هذه المحيطات جزءا من حياته، والقيمة الأكبر لديه وللمجتمع الذي يعيش فيه. لهذا، قد يكون هذا الرابط هو العامل الذي يمكن أن ينطلق منه تفعيل دور الأفراد في هذه العملية المعتمدة على النهج التشاركي من خلال التوعية والإقناع، والتعريف بأهمية كل هذه المشاكل التي تنعكس على حياة مجتمع الريف.

إن إقامة مجتمع ريفي ينعم بالرخاء والرفاه القائم على الفلاحة والزراعة، ينبغي أن يكون في مقدمة التنمية المستقبلية في معظم أرجاء العالم، بالتركيز والاهتمام على كل ما من شأنه أولا تشجيع الناس على العيش خارج المدن بطريقة تنم عن السلوك البيئي المسؤول، ثانيا التحفيز للإقدام على الزراعة وبدون دعم الحكومات لحياة سكان المدن، من خلال إبقاء أسعار المحاصيل الزراعية منخفضة. وأيضا قيامهم على حسن استعمال مختلف الموارد الطبيعية وتحسين خدمة الأرض عندما تكون ملكا لهم.

حتى أن الريف تحول في بعض مظاهره إلى شبه مدينة، لكنه لا يقوم بالدور الذي كان يقوم به من قبل في الاستجابة لمتطلبات قاطنيه، لهذا أصبح من الضرورة إحداث التغيير والتنمية فيه. فالتنمية الريفية تسعى إلى تمدين الريف ومده بأدوات الإنتاج المتقدمة وبالخدمات الأساسية التي تتمتع بها المدن، لكن الذي أحدثته خطط التنمية في البلدان المتخلفة هو ترييف المدن، إذ نشأت حولها الأحياء الهامشية التي أصبحت بمرور الوقت أحزمة للفقر من المساكن العشوائية.

كما أن الصناعات الصغيرة ملائمة لظروف المناطق الريفية، بشرط ارتباطها بالبيئة وتستعمل تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة ولا تسبب تلوث الماء والهواء، ولا تؤدي إلى تبديد الموارد الطبيعية المختلفة. تكمن أهميتها في كونها تخلق فرص عمل للعاطلين بالقطاع الزراعي سواء الذين يعانون من بطالة موسمية أم بطالة دائمة، وهي بذلك تزيد من دخول المقيمين بالقطاع الزراعي، كما تقلل الهجرة من الريف إلى المدينة، وتخفف بذلك الضغط السكاني عليها، وتحد من مشاكل النقل والمرافق المختلفة، خاصة في الدول التي تتوفر على مساحات شاسعة ومناطق صحراوية واسعة.

التنمية الريفية، لا يمكن تصورها إلا في إطار التنمية الشاملة للمجتمع، فهي تتناول قطاعا من الحياة، ولكنها تختلف من خطة وطنية إلى أخرى وفقا للسياق العام للخطة

وللإمكانيات، والموارد المتاحة بشريا وماديا وفنيا وطبيعيا. فالتنمية ليست بالضرورة صورة واحدة ومقننة، مع ذلك هناك تصور مشترك في كل عملية تنموية شاملة أو قطاعية، وهو الرفع من مستوى الحياة بترشيد العلاقة بين الإنسان والطبيعة فيما يتصل بتسخير مواردها لخير المجتمع، وتنظيم العلاقة بين الإنسان والمجتمع من حيث الحقوق والواجبات.

"فرفع مستوى حياة المجتمع الريفي أو المحلي وهو من أهداف تنمية المجتمع ومن وسائله كذلك يتطلب تحريك القوى البشرية، وتغيير اتجاهاتها حيال القيم المعوقة للتغيير، وتغيير أساليب الإنتاج وعادات الاستهلاك بأنماط جديدة مقننة ومجربة، ويتطلب تحريك القوى الطبيعية رأسيا وأفقيا باستغلالها اقتصاديا بطريقة سليمة ورفع كفايتها الإنتاجية، وتوزيعها توزيعا عادلا.

ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي يجعل منها قوة إيجابية تساهم في الحياة القومية منتجة ومستهلكة، وعلاقاته الاجتماعية وارتباطاته السياسية، واتجاهاته الفكرية مع المجتمع القومي، فلا يعود يحس بانعزالية إقليمية، بل يستطيع أن يعيش بمعزل عن الحياة القومية، فهو محكوم عليه، بحكم هذا كله، أن يتأثر بها، ويؤثر فيها.

بقدر ما تحقق برامج التنمية من التكامل القومي، بقدر ما تزيل من التناقض والفوارق بين المجتمع القومي والمحلي، بقدر ما تحقق أهدافها الأصيلة ".(محي الدين صابر، مرجع سابق، ص. 172)

في نهاية المطاف، التنمية الريفية ترمي إلى توفير الإنتاج الزراعي بتفجير المياه، وتنويع الغراسة والتشجير وتربية الماشية، بما يحتاجه الساكنون، وبما يفي حاجة السوق الداخلية. كما أنه من شأنها، أي التنمية الريفية، أن توفر رأس المال اللازم للاستثمارات الفلاحية المختلفة وللصيانة، وتوفر الأموال للسكن وللمرافق الأخرى.

بهذا، فالتنمية الريفية من الناحية الاجتماعية، كفيلة بالتخفيف من حدة النزوح إلى المدن التي تجلب سكان الأرياف إليها بحثا عن الشغل ومباهج الحياة. فهذا الاعتقاد يجلب أحيانا مآسي اجتماعية كبيرة، من اكتظاظ المدن، التسكع، الانحراف وغير ذلك من الآفات.

الهجرة من الريف إلى المدن تعتبر من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية، والصفة الغالبة عادة هي الهجرة إلى العاصمة المركزية، هناك هجرات من مدن إلى أخرى، لكن أقل أهمية من الهجرة الريفية التي من خصائصها هجرة القوى البشرية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي، خاصة لفئة الشباب من الذكور، ممن هم في قدرة على العمل والسعي، وفي الوقت نفسه لا

يكادون يمتلكون مهنا متخصصة مما يمارس مثلها في المدن، فأغلبهم يعملون في المباني ومشاريع الطرقات وفي عمليات الشحن والتفريغ لدى القطاع الخاص.

ومن دوافع الهجرة من الريف إلى المدينة كذلك، تفتت الملكية العقارية للأراضي الزراعية وتقلصها، زيادة عدد السكان وتحديث الزراعة ومكننتها، مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة الدائمة، ليصاحبه التغير التدريجي لعادات سكان الريف جراء ارتفاع مستوى الحياة، وما تبثه وسائل الإعلام من نموذج للتطور الاجتماعي والمختلف عما هو معتاد عليه في القرى، لتصبح القرية بعد ذلك تعتمد على المدينة في حاجياتها الغذائية ليس لنقصها فحسب، بل لظهور حاجيات جديدة بعد أن كانت المدينة فيما مضى تمدها القرية بمختلف الحاجيات الغذائية.

وهكذا نرى أن خطط التنمية بالنسبة للمدن هي نفسها سبب من أسباب الهجرة الريفية، طلبا للعمالة وأملا في الرفع من مستوى الحياة ومن أجل استكمال التعليم أحيانا، وإما سعيا وراء موقع متقدم في العمل للمتعلمين لا يكاد يتيسر لهم في الريف أو القرية، وقد يؤدي إلى انتقال أسرهم في كثير من الحالات.

كثيرا ما تصبح هجرة البعض بدورها سبب هجرة البعض الآخر، بإدخال أنماط جديدة من حياة المدينة في الريف، يستقدمها العائدون المؤقتون أو الدائمون من المهاجرين، مما يغري أناسا جددا ويدفعهم إلى ترك الريف الذي يعاني أكثر فأكثر من الضغط المعيشي، فيضطر الكثير من الأهالي إلى تغيير حرفتهم في الأرياف نفسها للتكيف مع متطلبات الظروف الحالية والقيم الاستهلاكية الجديدة.

"الهجرة الريفية، ليست في كل حال عملا سلبيا، ثم إن تصور مجتمع ريفي تقليدي سكوني، غير وارد، في إطار التنمية، التي هي في الأساس عملية تغيير نوعي من الداخل ومن الخارج. ومن هنا، فإن هذه الهجرة مرتبطة بالتنمية، بصورة عكسية، ولتصحيح هذه الصورة، فقد يكون من النافع، العمل على تمدين القرى، برفع كفاية الإنتاج في مواجهة العلاقة مع المعطيات الطبيعية حوله، وأن يكون على أساس رشيد من مراعاة للخصائص القيمية للمجتمع الريفي، بحيث تمارس عمليات الإصلاح الزراعي، والتوسع في إنشاء المجتمعات الزراعية المستحدثة (...)، والتدرج في استعمال التكنولوجيا المناسبة، وإنشاء الخدمات الضرورية، وتكثيفها وتجويدها، والعناية بالتعليم وبخاصة التعليم الأساسي،

وإلزامه، ومحو الأمية والعناية بالتدريب الفني والتأهيل المهني وتعميم مراكز الإرشاد والتوجيه الثقافي والاجتماعي والصحي". (محي الدين صابر، مرجع السابق، ص. 43 - 44)

التنمية الزراعية:

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم بعد مائة عام إلى ضعف العدد الحالي، والتحدي الذي يواجه التنمية الزراعية لا يتمثل في إنتاج غذاء يكفي الملايير من سكان العالم فقط، لكن يتمثل في تحقيق ذلك المستوى من الإنتاج بأقل الأضرار على البيئة، وجعل المزارعين يستفيدون من مختلف التقنيات الزراعية الجديدة دون المساس بسلامة الطبيعة أو تدميرها وإتلافها.

إن ما يعيق التنمية الزراعية ويهدد الأراضي الفلاحية في كثير من بقاع العالم، أنواع مختلفة من المخاطر تؤدي إلى تدهورها، ومن أهمها تحويل الأراضي الريفية إلى استعمالات حضرية، وهي نتيجة متوقعة للتنمية الاقتصادية التي تقلل من الأراضي المخصصة للزراعة، فالزحف الحضري على الأراضي الزراعية يشكل تهديدا على عدد كبير من البلدان، خاصة التي ليس لها الوفرة من الأراضي الزراعية. فالتوسع الحضري على تلك الأراضي، تنجم عنه آثار سلبية خاصة في البلدان المزدحمة بالسكان.

ومن بين عوائق التنمية في الزراعة، انجراف الأراضي بواسطة الرياح أو المياه، وبالتالي ينتج عنه انخفاض إنتاجية التربة، وتدهور أراضي المراعي خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وكذا تملح الأراضي المسقية التي تقع كلها ضمن المفهوم الواسع للتصحر، بالرغم من أن المعنى الشائع للتصحر هو زحف الصحراء على ما يجاورها من الأراضي الصالحة للزراعة أو على المراعي.

التصحر مشكلة هامة في العالم اليوم حسب ما أشارت إليه دراسات للأمم المتحدة للبيئة، فهي تؤكد بأن أراضي زراعية هامة تتعرض للتصحر بمعناه الواسع، جراء العوامل التي تم ذكرها من انجراف التربة بفعل السيول أو الرياح، تراكم الأملاح عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو لانعدام الصرف المائي، وبالتالي تتضرر النباتات والمحاصيل. إضافة إلى كل ذلك تعاني مناطق أخرى كثيرة إلى قلة المياه ومن ضعف تهاطل الأمطار، تدهور المراعي بإتلاف غطائها النباتي نتيجة لزيادة ضغط الرعي وعدد السكان والمستعملين لها.

إن النمو السكاني يجعل درجة التنافس عالية خاصة على المياه، لأن الموارد المائية تعد من أهم الموارد التي لها الأهمية المركزية في زيادة الإنتاج الزراعي لو حظيت الزراعة بالأفضلية

والأسبقية، ومن خلال إقامة السدود والأحواض، حتى ولو أنها مكلفة جدا خصوصا في البلدان الفقيرة والمتخلفة، لحاجتها الماسة إليها نظرا لمواردها المائية الشحيحة.

ومن بين المخاطر التي تهدد الزراعة وتعيق سبل تنميتها، ما يهدد النمو الوراثي للمحاصيل وقلة أصنافها وزوال بعضها بمرور الوقت. أما الاعتماد على نظام تعددية المحاصيل في نفس الحقول وفق دورات زراعية منتظمة، ففائدته معتبرة، فهي تسمح بتجنب الأعشاب والحشرات الضارة، والتي تعرف بطريقة المقاومة المتكاملة للآفات، فهذه الاستراتيجية تعتمد على التحضير الميكانيكي للتربة عبر عمليات الحرث والرش وغيرها.

سوف لا تتحقق كل هذه التحسينات إلا من خلال الدعم الطويل المدى لمؤسسات البحوث الزراعية الوطنية في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، ووضع السياسات لتحفيز المزارعين على تبني التقنيات والممارسات الحديثة، وتوعيتهم حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لرفع الإنتاج، والاستعمال المثالي للموارد الطبيعية كالمياه، والاستخدام العقلاني للأسمدة والمبيدات التي يمكن أن تنتج أضرارا جراء سوء استعمالها خاصة إن تجمعت في المياه الجوفية، ولو أن التكلفة الاجتماعية عالية من حيث تعارض مصلحة المزارعين ومصلحة المجتمع، لكن صنع وسائل التوفيق والتكامل والتفاهم والتواصل ممكن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على سلامة البيئة.

حتى إزالة الغابات في بعض مناطق العالم لإدخال زراعة المحاصيل يقلل من الغطاء النباتي، ويؤثر على المساحات الطبيعية للحيوانات البرية وعلى الغطاء الجوي أو المناخي. كما تلعب التشريعات المؤمنة لحقوق الملكية الفلاحية، دورا لا يستهان به في التنمية الزراعية.

كما تحتاج الزراعة إلى أيد عاملة كثيرة رغم التطور التقني وتطور الآلات الزراعية، وهذا راجع لكثرة العمليات الزراعية، لذلك كلما كان عدد السكان كبيرا، كلما توفرت للزراعة الأعداد الكافية من اليد العاملة، وكلما كانت الزراعة أكثر كثافة وأكبر إنتاجا وأعلى مردودا. العوامل البشرية تلعب دورا رئيسيا في الزراعة وحتى في الصناعة، لأن أفضل الشروط الطبيعية لا يمكن استغلالها إذا لم يتدخل الناس فيها بنشاطهم وذكائهم وتنظيمهم. لهذه الأسباب، بقيت بلدان ذات موارد طبيعية هائلة بعيدة عن النمو الحقيقي زمنا طويلا، بينما بلدان أخرى أقل منها توفرا على تلك الموارد الطبيعية والمادية دخلت حقل التطور الصناعي الحديث.

ومن البديهي أن كلا من الصناعة والزراعة لا يمكن أن تتقدما إذا لم يكن في متناولهما أيد عاملة ملائمة، ومما لا شك فيه أن استخدام الآلات الحديثة يؤدي إلى إحلال الآلة أحيانا كثيرة محل العمال، غير أن استخدام التقنيات الحديثة يؤدي إلى تخفيض تكاليف العمليات الإنتاجية وإلى زيادة لإنتاج، وبالتالي إلى تخفيض ثمن الحاجيات والسلع، وينجم عن ذلك بالضرورة فيما يتعلق بالفلاحة والزراعة إلى توسيع العمليات والمساحات، وبالتالي استخدام أيد عاملة جديدة.

إن وفرة اليد العاملة قد يجعل الإنتاج يكسح الأسواق وتكثر فيها المنافسة، وبالتالي يزداد الطلب على البضائع، واليد العاملة الخبيرة تنتج أصنافا وحاجات أفضل، خاصة إذا كانت مستقرة ومرتاحة ماديا ونفسيا، وغير منهمكة في ظل استعمالها الوسائل والآلات الزراعية الحديثة، وبالتالي تنتج فوائض من الإنتاج.

ففائض الإنتاج الزراعي والحيواني يساعد في تعدد إمكانية استخراج مواد غذائية هائلة، وهذا لا يكون إلا بالتفكير المستمر في طرق جديدة لتوسيع المساحات وتنويع العمليات، وتجديد الوسائل واستصلاح الأراضي تعد من بين كل هذه العمليات، إضافة إلى تحويل مياه البحر إلى مياه عذبة صالحة للسقي والشرب، واستعمال الطاقات الحديثة في عمليات الري، كما أن تجربة تحليل التربة هي أكثر من ضرورية في الزراعة الحديثة.

كما أن ممارسة العمل الزراعي يكسب اليد العاملة خبرة وتجربة، ويصبح الفرد فيها ذا اختصاص ومعرفة بأمراض النبات وعلى علم بمعوقات عمله، وكذا احتياجاته من الماء، كما يكسبه العمل الزراعي معرفة بنوعية مزروعاته. وهذا ما نجده في المجتمعات والمناطق التي يمارس أهلها النشاط الزراعي منذ القدم. لهذا، فالإنسان لا يزال المحرك الأساسي لهذا النشاط رغم التقدم التقني الآلي، فعمله أفضل ولو كان بطيئا.

لا تزال أقطار كثيرة خاصة من البلدان العربية، تحتل فيها الزراعة والفلاحة أكبر نسبة من الأرض رغم كل من التطور الصناعي النسبي والمتفاوت والتطور السياحي الذي أخذ طريقه نحو التقدم في بعضها. مع ذلك تبقى المشروعات التي تسعى حاليا الحكومات لإقامتها تخص أساسا الزراعة، لأن المنتجات الزراعية في جميع أنحاء العالم هي عماد غذاء السكان، وهي في الوقت نفسه المادة الأولية للصناعة الغذائية والتحويلية الموجهة للاستهلاك أو للتصدير.

إن تقدم الزراعة ضروري للتقدم الصناعي، كما أن التقدم الصناعي لازم لتحقيق تقدم في المجال الزراعي. فمن الملاحظ أن الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية لاستعمالها في مختلف نشاطاتها. كما أن الزراعة تمد العاملين في القطاع الصناعي بحاجاتهم من المواد الغذائية. ويمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف للمدينة للتعلم والتدرب والالتحاق بالصناعات المختلفة. ومن ناحية أخرى القطاع الصناعي يمد القطاع الزراعي بالعديد من العناصر اللازمة لتطويره كالأسمدة والبذور الحديثة والمبيدات الحشرية ومعدات الميكنة الزراعية المختلفة والكهرباء وغيرها من الأجهزة والمرافق. (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص. 27 - 28)

ولا يسعنا هنا إلا التأكيد على أنه، يضاف إلى كل العوامل التي تعرقل تطور الزراعة خاصة في إفريقيا وآسيا عامل آخر في غاية من الأهمية، هو احتلال الصحاري أجزاء واسعة من أراضيها، مما أدى إلى اتساع الأراضي الجافة وضيق المساحات المسقية، تتلقى هذه المناطق كميات قليلة من الأمطار، حتى إن بعض البلدان الفقيرة ومن البلدان العربية على الأخص، تفتقد إلى مشاريع لاحتواء مياه الأمطار والأنهار التي تحتاجها لتحويلها إلى الاستعمالات الفلاحية والزراعية دون إهدارها في الطبيعة والبحار.

مصائب طبيعية أخرى تتعرض لها الزراعة في محاصيلها ومنتجاتها، لعل أشدها انتشار الجراد وزحفه على مناطق عديدة في السنوات الأخيرة في إفريقيا وآسيا، كالجزيرة العربية، السودان، الجزائر، موريطانيا وبعض البلدان الأخرى التي تمسها الصحراء الكبرى.

لكن يجب التأكيد أن النشاط الفلاحي لا ينحصر في العمل الزراعي، بل يشمل تربية الحيوانات خاصة المواشي، حتى إن بعض المناطق المعروفة بالمناطق الرعوية تقتصر على هذا النشاط دون الاهتمام بالزراعة كنشاط رئيسي، ولو أن مفهوم الفلاحة الحديثة يعني تكامل الأنشطة وتنوعها لإحداث التكامل والتوازن الضروري. وإذا كان استهلاك المواد الزراعية والحيوانية قد زاد، فإنه ليس لزيادة وتكاثر السكان، إنما لزيادة هذه المواد وتحسن الأوضاع المعيشية والصحية، وتنوع قائمة الاستهلاك البشري للسلع الزراعية المصنعة وغير المصنعة.

فضرورة سد الاحتياجات الغذائية بالنسبة لكل المجتمعات يجعل من قطاع الفلاحة والزراعة محورا إستراتيجيا، فالنهوض بالإنتاج الفلاحي يطرح إشكالية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وبيئية ضمن شروط تحقيق مشروع المجتمع نفسه.

تبقى التنمية الزراعية والفلاحية من أولى الأولويات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة، فعليها يتوقف تحقيق الأمن الغذائي من حبوب ولحوم وألبان، وعليها يتوقف إنتاج مختلف المنتوجات الفلاحية، الزراعية والحيوانية، ويتوقف عليها كذلك تعديل ميزان الدفوعات وخوض معركة التصدير والتقليل من الواردات، وبالتالي المساهمة في الدورة الاقتصادية العامة.

بإمكان التنمية الفلاحية تجذير الفلاح وتثبيته في أرضه والرفع من مستوى دخله وعيشه، بالتالي تساعد على التخفيف من آفة النزوح الداخلي أو إلى الخارج بحثا عن ظروف الحياة الكريمة.

التنمية المستدامة:

تضاعف عدد سكان العالم منذ قرن تقريبا إلى ثلاث مرات، وزاد حجم الإنتاج الاقتصادي العالمي عشرين مرة، وزاد حجم الإنتاج الصناعي خمسين مرة. نتيجة لهذه التنمية تحققت مكاسب كبيرة من أجل الرفاه البشري، لكن كثيرا من العمليات تسببت في أزمات وصراعات وتردي البيئة واستنزاف الموارد البيئية الأساسية، وتسببت في زيادة عدد الفقراء والضعفاء. (L'INRAA, In Agriculture et Développement, N° 04, Janvier 2007, p .5-6)

إن زيادة النشاطات الاقتصادية الضخمة، واستثمار كوكب الأرض لأغراض الإسكان والنقل والزراعة والصناعة أصبح مثيرا. معظم البلدان المتخلفة وأجزاء واسعة من البلدان الصناعية تتميز باقتصاد يقوم على الموارد، وتتكون ثروتها الاقتصادية من أرصدة مواردها البيئية التي تعتمد عليها التنمية طويلة الأجل لأغراض الاستخدام المحلي أو التصدير.

بعض البلدان المتخلفة استنفذت معظم ثرواتها البيئية، ومن جراء ذلك أصبحت تواجه مشاكل عسيرة ليس اقتصاديا فحسب، بل سياسيا وبيئيا كذلك. فاستمرار التهام نمو السكان للنمو الاقتصادي الضعيف، يقترن بتدهور نسب التبادل التجاري كعدم استقرار أسعار السلع ونقص وركود المعونات والمساعدات، مما حمل هذه البلدان على الاهتمام بالأزمات القصيرة الأجل بدلا من التركيز على التنمية الطوية الأمد.

فالثروة الاقتصادية للبلدان المتخلفة وبعض البلدان المتقدمة، المتمثلة في مواردها المختلفة المتجددة، استهلكت بسرعة أكبر مما يمكن تعويضه، ترتبت عنه نتائج وخيمة، شملت زيادة في انتشار الجوع والموت والبؤس، وغياب الاستقرار الاجتماعي وظهور صراعات سياسية، مما دفع الملايين في أكثر من نقطة في العالم إلى اللجوء البيئي واجتياز الحدود الوطنية.

إن تلبية احتياجات وطموحات الملايير من سكان كوكب الأرض اليوم دون إضعاف ذلك المتوقع وجودهم مستقبلا، يستدعي العمل وفق مقياس مبني على التخطيط لفترة طويلة، ووقف الانخفاض السريع في أرصدة كوكب الأرض من الموارد الرئيسية من التربة الزراعية، الغابات والنباتات، والأنواع المختلفة من الكائنات الحيوانية، ومصايد الأسماك والمياه.

لذا، كان لزاما التفكير في حقبة جديدة للنمو تتوفر على مقومات ترتكز على التكامل البيئي، وتتكون من طرق جديدة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتتم على أساس يضمن أسباب الاستمرارية اقتصاديا وبيئيا تفي باحتياجات الحاضر، ولا تخل بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

إن التحول إلى تنمية تتسم بالاستدامة أكثر من ضروري لتحقيق قدر من العدالة داخل البلدان المتخلفة، ومحاولة تذليل التفاوت الحاصل بينها وبين الدول الصناعية في استهلاك السلع، والاستفادة من الثروة العالمية، وتخفيض مظاهر الفقر المنتشر في مجتمعاتها.

المبدأ الجديد يؤكد بأن النمو الاقتصادي والتطور بمعناه الواسع، لا بد أن يقوما على العلاقات المتبادلة بين الناس وأفعالهم، وبين المحيط الحيوي وفق القوانين الفيزيائية والكيماوية التي تحكمه. ومبدأ الاستدامة، يعني تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لشعوب الدول أقل تطورا، لكن بتضافر جهود اجتماعية وسياسية وتقنية، بإقناع كل سكان العالم على ضرورة تغيير أنماط سلوكاتهم، أفرادا ومؤسسات صناعية وحكومية على نحو يسمح بتحقيق التطور والنمو. فالتغير المنشود من دفع الشعوب والأفراد نحو سلوك يهدف إلى تحقيق الاستدامة، لذا لا بد أن يكون هذا التغير عملية إرادية كاملة، بأفضل رؤية علمية وبدقة العمل السياسي. (جيم ماكنيل، "إستراتيجيات لتنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة العلوم، 1990، ص 106)

إن "التنمية المستدامة" ليس مفهوما جديدا، فالاستدامة هي القوام الأصيل لبقاء الأنواع. فالاقتصاد القائم على تحقيق الاستدامة كان الأصل فيما عرفه الجنس البشري، لقد عاشت الشعوب قبل الثورة الصناعية اقتصادا يقوم على المحافظة على مواردها رغم تزايد عدد السكان، كان الارتباط كبيرا بالحيوانات والنباتات، كانوا جزءا من مخطط الطبيعة.

لكن هذه الحقبة من اقتصاد الاستدامة انتهت، فقامت المدن وتنامى السكان وظهرت الحاجة إلى كثافة الإنتاج وإلى زراعة مكثفة، وجاءت التقنيات المتقدمة مع مرحلة التصنيع،

الحالة السائدة تجري فيها الرغبة الملحة في التطوير مهما كان الثمن، ولو بإقامة مراكز صناعية وسكانية وتجارية في الأراضي الخصبة أو بعد تدمير للغابات.

من خواص الحضارة الحديثة أنها تنتج تنمية غير مستدامة، ولإعادة تشكيل الاقتصاد الحديث على ضوء معيار الاستدامة، يحتاج إلى تغيير القيم والأهداف الاجتماعية، والحوافز والعمليات الرئيسية، واستيفاء عدد من الشروط يوفر للتنمية شروط الاستدامة. هذه الشروط تتمثل، إضافة إلى إعادة إنعاش النمو، في مسألة تحقيق العدالة وخفض معدلات نمو السكان في كل من البلدان المتخلفة والمتقدمة، وارتفاع مستويات الدخل وتحسين التعليم، وتعزيز مركز المرأة وتنظيم الأسر الصغيرة.

وعلى مستوى آخر، إصلاح السياسات العامة التي تشجع على إتلاف الطبيعة وانتشار التصحر، وتدمير المواطن الطبيعية للكائنات الحيوانية وفساد الهواء والماء، وتجديد ما أسيء بالبيئة، وتقديم إعانات زراعية مباشرة وغير مباشرة، وتشجيع المزارعين على عدم استعمال الكميات المفرطة من المبيدات والأسمدة، وعدم إهدار المياه الجوفية والسطحية في الري والسقي، وحماية الإنتاج الزراعي خاصة في البلدان المتخلفة حيث الطلب المتزايد، وحمايته من المنافسة من خلال إغراق أسواقها بفوائض إنتاج الدول الغربية، والعمل على تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم.

التنمية التي تتوفر على الاستدامة تتطلب كذلك شرطا ضروريا، يتعلق بتخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية في الإنتاج الصناعي، لأنه يحقق وفرة في التكاليف ونقصا في المخلفات الملوثة للبيئة والمناخ، بتشجيع مصادر الطاقة المتجددة، المولدة من الشمس والرياح والمياه، للتخلص تدريجيا من المصادر التقليدية المكلفة كثيرا. كما أن للتدخل الحكومي دوره، مثل فرض رسومات على الاستعمال المفرط للطاقة والمواد الملوثة، ليصحبها تخفيض ضرائب العمل والقيمة المضافة لتشجيع التوجه إلى تنمية مستديمة في الصناعة والزراعة من خلال التشجيع على استعمال الطاقات البديلة تجنبا للتلويث وحرصا على المحيط والطبيعة.

"إن أهم شرط للتنمية المستديمة هو دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، وفيما توجد نظمنا الاقتصادية والبيئية في الواقع الفعلي في حالة تشابك تام، فإنها لا تزال في مؤسساتنا في حالة انفصام شبه تام". (نفس المرجع، ص. 106)

يتعين أن تعطى لهذه المسألة كل مرة، المزيد من القدرة والقوة من خلال النظر في الأبعاد البيئية للسياسة في الوقت نفسه الذي تنظر فيه أبعادها الأخرى المتعلقة بالاقتصاد من خلال التجارة والطاقة والزراعة وغيرها. "وأحد المجالات التي يظهر فيها تأثير دمج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار الاقتصادي هي حوافز السوق. فالسوق هي أقوى أداة متاحة لتوجيه التنمية. وكون السوق تشجع أو تعزز أشكالا للتنمية المستديمة، هو أمر يتوقف بدرجة كبيرة على السياسة العامة". (نفس المرجع، ص. 107- 108)

إذن، يجب وضع الاعتبار لحوافز السوق وسياسة حماية التجارة تؤثر في البيئة من خلال التسعير والتسويق والصرف والضرائب، كثيرا ما تقف مختلف هذه النظم كحواجز في عملية النمو ولا تدعم التنمية، بل غياب الحوافز عنها يرهن التكامل ولا يشجع على ممارسات تحافظ على الموارد وتعزز الرأسمال وتضمن استيعاب التكاليف، وغيابها يحد كذلك من إنتاج السلع والخدمات التي يمكن نقلها لكامل المجتمع للتخلص منها عن طريق الاستهلاك، دون تحمل أضرار كبيرة تلحق بالصحة والممتلكات والمحيط على حد سواء.

"ومع الدمج التدريجي للبيئة في عملية صنع القرار الاقتصادي يتعين أن يبدأ رصد الأموال في ميزانيات قطاعات الطاقة والزراعة وسائر القطاعات الأخرى لتغطية التكاليف البيئية المتعلقة بما تضطلع به من نشاطات. وينبغي في النهاية تحميل هذه الميزانيات عبء تمويل التنمية المستدامة. أما في المرحلة الانتقالية فسوف تحتاج هذه التنمية إلى مصادر كبيرة للتمويل الجديد.

وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم المالي (...) وتتضمن الأهداف، إبطاء النمو السكاني وحماية التربة الزراعية في الأراضي المنتجة للمحاصيل إعادة تشجير الأرض، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتنمية الطاقة المتجددة وإعفاء الدول النامية من الديون". (نفس المرجع، ص. 108)

كما لا تزال المشكلة الرئيسية لغالبية البلدان المتخلفة في تراكم ديونها الخارجية خاصة البلدان الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، إنها تعيقها في الاهتمام بالإنعاش الاقتصادي، محاربة الفقر وإعادة رسم السياسات الزراعية والتجارية.

إن الحوافز الهادفة إلى تحقيق الاستدامة ينبغي أن تذهب إلى أبعد من مجرد خفض التلوث والتقليل من النفايات وترشيد استخدام الطاقة بتحسين كفاءة استعمالها، إذ لا بد من تحقيق أمور مثل وضع سياسات تبث الحوافز الملائمة بين العام والخاص، وتعمل على تقليص النفقات

التي تصرف على التسلح والأمن العسكري، لأن الأمن العسكري والسياسي ليسا أكثر أهمية من الأمن البيئي والاقتصادي، فسلامة البيئة والاقتصاد تضمن الأمن الغذائي والرفاه الصحي والتعليمي أيضا.

فالاختلالات البيئية تستطيع أن تكون مصدرا لصراعات السياسية والتوترات الدولية، وتكون مصدرا لتحركات اللاجئين أو التنافس على المياه وعلى مراكز الإنتاج الزراعي والنباتي ومصايد الأسماك والغابات. وعليه، لا بد أن تتضمن التنمية المستدامة مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية واللامركزية، فهذا البعد يرمي إلى مشاركة الضعفاء في صنع التنمية والاستفادة منها.

إن إقامة مجتمعات تنعم بالرفاه يتوقف على إقامة مجتمعات ريفية تنعم بمحاصيل زراعتها في ظروف معيشية متطورة، وخلق هذا الوعي لا يمر إلا بالإيمان بحقيقة مفادها أن الجنس البشري جزء من الطبيعة، يتوقف بقاؤه فيها على الامتناع عن تدمير أنظمة الطبيعة، وتحسين طرق استغلال مواردها وكل مواردها.

التنمية البشرية:

إن مشكلة التنمية مشكلة متعددة الأوجه تتعلق كذلك بعدم كفاءة الموارد البشرية، والتنمية الاقتصادية تعكس الاهتمام بالمسائل الكمية، لكن لا تؤدي بالضرورة وبطريقة تلقائية إلى التنمية البشرية، فإدراج هذه القضية في المسار الرئيسي للسياسات والبرامج والمشروعات الوطنية ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية أمر بديهي.

الاهتمام بالتنمية البشرية يضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية. لكن في عملية النمو الاقتصادي ينظر للإنسان على أنه عنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل رأس المال المادي والأرض، فهو وسيلة من بين الوسائل الأخرى أو مورد فقط، فهو بهذا ينظر إليه على أساس تنمية الموارد البشرية. أما من خلال التنمية البشرية الحقيقية فهو ليس وسيلة فقط، وإنما كهدف يحكم على جدوى برامج الاستثمار، من خلال تأثيرها في مقدرة الناس على القراءة والكتابة والتعلم، وتأثير هذه البرامج على مستوى التغذية وعلى مستواهم الصحي. فهي تعد برامج مجدية إذا ساعدت القدرات البشرية في نوعية حياتهم بطريقة تلقائية حتى إذا كان العائد النقدي الصافي صغيرا.

ولقياس التنمية البشرية يعتمد على بعض المؤشرات المادية، تتلخص في المؤشرات المعروفة بمعايير الحكم، ويشار إليها بمعيار التمثيل والمساءلة، معيار الاستقرار السياسي، معيار فعالية الحكومة، ومعيار الكسب غير المشروع. وفي المقام الثاني نجد مقياس التمتع بالحرية

الذي يتحدد بتوفر بعض الحريات، وهي الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الاجتماعي.

يظهر مما سبق، صعوبة الحكم على التنمية البشرية من خلال المعايير أو المؤشرات المذكورة لعدم توفرها في أغلب البلدان خاصة المتخلفة، حتى العربية منها والإفريقية. لذا، تظهر أهمية التركيز على مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات في مجال التنمية البشرية القابلة للقياس، وخلال فترات زمنية محددة وقابلة خاصة للمقارنة والتحليل.

هذه المعايير الجزئية للتنمية البشرية تحتوي على المستوى الصحي المعبر عنه بطول العمر المتوقع، مستوى التحصيل العلمي والمعرفي، المعبر عنه بنسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاث الأول، الابتدائي، المتوسط والثانوي، وبمتوسط نسبة محو أمية الكبار، ومستوى الدخل الحقيقي وهو المؤشر على المستوى المعيشي.

إن مقاييس التنمية البشرية تصنف فيها المستويات إلى أصناف حسب الإنجازات التي تصل بالتنمية البشرية سواء إلى مستوى عال، متوسط أم منخفض. للحصول على مستوى معين، يجب مزج عناصر التنمية البشرية الممثلة في التعليم والصحة والتدريب والتغذية والبيئة.

فالعلاقة بين هذه العناصر ليست علاقة ميكانيكية، لكن يتعين توفير الشروط الضرورية للتوليفة المثلى بينها، مع إبعاد كل الظروف التي تضعف من فاعلية ذلك، وتخلق تفاوتات بين برامج التغذية السليمة، الصحية الجيدة، التعليم الجيد والبرامج الموجهة للمحافظة على البيئة.

وللارتقاء بهذه المعايير، يجب التوليفة أيضا بين اقتصاد السوق والتدخل الحكومي من توفير السلع الغذائية والخدمات الصحية، تقديم مياه نظيفة وصرف صحي حقيقي، بناء المدارس، مساعدة الأسرة في التنظيم والتوعية، تعليم الكبار ومحو الأمية. على المستوى العالمي، يعتبر النرويج أفضل بلدان العالم من ناحية مستواها في التنمية البشرية، تليها أستراليا، ثم كندا، من بين حوالي ثمان وأربعين دولة كانت لها تنمية بشرية مرتفعة، تضم أربع دول عربية، وهي البحرين، الكويت، الإمارات وقطر، حسب دليل الأمم المتحدة في تقريرها لعام 2005.

إنجازات الدول العربية وفق مقاييس التنمية البشرية المعروفة أقل من المتوسط العالمي، غير أن إنجازاتها على صعيد مؤشر الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى، لذا يمكن القول بأنها أغنى مما هي نامية. إلا أن معظم سكان الدول العربية يعانون من رفاه إنساني متدن، وذلك للنقائص في الحريات، خاصة السياسية والإعلامية، نقص المعرفة الناتجة عن ضعف التعليم العالي ونقص التخصصات، هجرة الأدمغة وغياب

إستراتيجية للبحث العلمي، انتشار الأمية، نقص الإنتاج الفكري والعلمي وتأليف الكتب، نقص تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا وإداريا لعوائق قانونية وسياسية أو ثقافية واجتماعية.

أصبح التعليم في المرحلة الحالية من التطور التقني والعلمي القاعدة الأساسية للتنمية، تفوق بكثير الموارد العادية، والاستخدام الأمثل للمورد البشري يتطلب إستراتيجية وإعدادا واضحا، لأنه ساد لزمن طويل شبه انفصال بين السياسة التنموية والتربوية، كأنهما تنبعان من منطقين مختلفين ومنفصلين لا علاقة للواحد بالآخر، فإما على التربية والتعليم أن يحترما أهداف التنمية، وإما على التنمية أن تراعي مستوى المعارف والقيم التي ينقلها النظام التربوي. كما أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، فالتعليم وسيلة لتحسين توزيع الدخل.

كما توجد علاقة تبادلية بين الصحة والنمو، فالصحة تؤثر مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث إن الصحة الجيدة تعطي للفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر والعمل وقت أطول، والعيش حياة إنتاجية أفضل، بشرط أن ينعكس مجهوده على أجره لتحفيزه على الاستمرارية والإنتاج. (عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص. 85)

والصحة تعني كذلك الأطفال المتمدرسين، لأن تأثيرها مباشر على التحصيل العلمي وتجعل أداءهم أفضل في المدارس والمعاهد من خلال التغذية الصحية السليمة والجيدة، والتي تؤدي حتما إلى الراحة البدنية والنفسية، وتقل بالتالي نسبة الغيابات لقلة الأمراض والإعاقات. كما أن الصحة، التعليم والتغذية، تخص كذلك عنصر الأسرة، فتعليم الأم وتحسين صحتها يساعدها على تنظيم شؤون أسرتها وتعليم الأبناء والاهتمام بصحتهم ورعايتهم أحسن رعاية.

إن أهم المظاهر المؤثرة في البيئة والمعرقلة للتنمية، النمو المتزايد لعدد السكان الذي يصاحبه الهجرة المرتفعة من الأرياف إلى المدن. يؤدي هذا الضغط السكاني إلى ارتفاع درجة التلوث وتدهور حالة الخدمات العامة من طرق ومياه وازدياد الطلب عليها إضافة إلى الكهرباء والمدارس والمستشفيات. كما أن زحام المدن يؤدي إلى التوسع الحضري في الأراضي الزراعية، ويرافق هذا التوسع العمراني انتشار في الاستخدام التكنولوجي والطرق الملوثة للبيئة بإطلاق النفايات والمخلفات الصناعية الناتجة عن الاستعمالات السكانية والمنزلية.

التلوث البيئي من خلال تلوث الهواء والمحيط والمياه، يؤدي إلى تغير الطقس وتناقص الثروة السمكية والثروة السياحية في بعض المناطق، يصاحب هذه المخلفات أثار صحية واقتصادية خطيرة، تقلل من مقدرة البيئة وتجعل من ذلك قيدا على التنمية المستمرة.

للنهوض بالتنمية البشرية سبيل واحد وهو لا بديل من إستراتيجية عامة لتنمية متكاملة، هدفها بناء مجتمع تسوده خاصية إتاحة فرص دائمة للتعلم والشغل والتدرب، إنها إستراتيجية ترمي على الدوام إلى التخفيف من الفقر والبطالة.

"ومما سبق يتضح أن التنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية Productivity، والعدالة Equity، والاستمرارية Sustainability والمشاركة Empowerment. فلا بد من زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية حتى تزداد القدرات على إشباع الحاجات. ومن ناحية أخرى لا بد أن تتاح أمام جميع الأفراد فرص متساوية للمساهمة في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها وهو يكفل عدالة التوزيع. كما يجب أن لا تقتصر إتاحة الفرص المتساوية بين أبناء الجيل الحالي فقط، وإنما بين أبناء الجيل الحالي من ناحية وأبناء الأجيال المقبلة من ناحية أخرى، وهو ما يضمن استمرارية التنمية. ويتضمن عنصر الاستمرارية ضرورة المحافظة على البيئة للأجيال القادمة. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم". (المرجع السابق، ص. 52)

المراجع:

- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.

- محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الوحدة للطباعة، بيروت، 1980.

- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

- جيم ماكنيل، "إستراتيجيات لتنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة العلوم، المجلد 7، العدد 3، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مارس 1990.

- BOUKHOBZA (M.), Octobre 88 Evolution et Rupture, Ed. Bouchêne, Alger. 1991.

- L'INRAA, Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie, Revue: Agriculture et Développement, N° 04, Janvier 2007